مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الخامس والعشرون **1442هـ/2021م** **العدد التاسع والأربعون**

رئيس التَّحرير

أ. د. نصر الدين إبراهيم أحمد حسين

مدير التَّحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

هيئة التَّحرير

أ. د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ. د. محمَّد سعدو الجرف

أ. د. جمال أحمد بشير بادي

أ. د. وليد فكري فارس

أ. د. مجدي حاج إبراهيم

أ. د. عاصم شحادة علي

أ. د. جودي فارس البطاينة

أ. م. د. أكمل خضيري عبد الرحمن

أ. م. د. عبد الرحمن حللي

د. فطمير شيخو

د. همام الطباع

المصحّح اللُّغوي

د. أدهم محمد علي حموية

المساعد الإداري

أيدا حياتي بنت محمد سندي

الهيئة الاستشارية

محمد كمال حسن ـــــ ماليزيا
محمد نور منوطي ـــــ ماليزيا
عبد الحميد أبو سليمان - السعودية
حسن أحمد إبراهيم ـــ السودان
يوسف القرضاوي ـــــ قطر
فكرت كارتشيك ـــــ البوسنة
محمد بن نصر ـــــ فرنسا
عبد الخالق قاضي ـــــ أستراليا
بلقيس أبو بكر ـــــ ماليزيا
عبد الرحيم علي ـــــ السودان
رزالي حاج نووي ـــــ ماليزيا
نصر محمد عارف ـــــ مصر
طه عبد الرحمن ـــــ المغرب
عبد المجيد النجار ـــــ تونس

فتحي ملكاوي - الأردن

Advisory Board

Mohd. Kamal Hassan, Malaysia
Muhammad Nur Manuty, Malaysia
AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia
Hassan Ahmed Ibrahim, Sudan
Yusuf al-Qaradawi, Qatar
Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France
Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Balqis Abu Bakar, Malaysia
Abdul Rahim Ali, Sudan
Razali Hj. Nawawi, Malaysia
Nasr Mohammad Arif, Egypt
Taha Abderrahmane, Morocco
Abdelmajid Najjar, Tunisia
Fathi Malkawi, Jordan

© 2021 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609 الترقيم الدولي

Correspondence مراسلات المجلة
Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

التجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المجلد الرابع والعشرون | **1441هـ/2020م** | **العدد السابع والأربعون**

المحتويات

كلمة التَّحرير	**هيئة التَّحرير**	8 - 5
بحوث ودراسات		
■ ترجمة الأفلام السينمائية بين السترجة والدبلجة: دراسة وصفية تحليلية لفيلم "أسد الصحراء"	مجدي حاج إبراهيم أمنية أحمد عبد الونيس إبراهيم	45 - 9
■ شاعرية الدلالات اللفظية في قصيدة "بهجة الدنيا" لمؤيد حجازي	نصرالدين إبراهيم أحمد حسين نجية حسين التّهامي أمل يونس محمد إرحيم	75 - 47
■ التناص العلمي في نقد التوراة بين ابن حزم الأندلسي والسموأل المغربي	نبيل عبده أحمد إبراهيم محمد زين	117 - 77
■ أحكام الحضانة: دراسة فقهية في ضوء قانون الأحوال الشخصية الكويتي	فاطمة أحمد محمد العلي	146 - 119
■ القصة القرآنية: قراءة فنية في شخصية نوح عليه السلام ورمزيتها	أسماء أحمد عناقرة	169 - 147
■ التقنيات السينمائية في شعر حسن	نجية حسين التّهامي	188 - 171
■ ما بعد الإنسان وما بعد الإنسانوية: مقدمة في المفاهيم الاتجاهات النقدية	عادل خميس الزهراني	214 - 189
■ عُمَان والقرصنة البحرية: دراسة في التراث الفقهي الإباضي	أنكه إيمان بوزنيته سعيد بن راشد الصَّوَّافي	247 - 215
■ الخطاب الوجداني في القرآن الكريم وأثره في التفكير والتربية الإبداعية	عاصم شحادة علي غالية محمد عيسى علي	279 - 249
■ توظيف التفكير النقدي في إدارة المواقف وحلّ المشكلات: أمثلة من صحيحي البخاري ومسلم	بشار بكور	320 - 281
■ المصطلحات الموسوعية في الفكر النحوي العربي: قراءة تأصيلية	أدهم محمد علي حموية همام الطباع	352 - 321

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

بحوث ودراسات

التجديد

المجلد 25، العدد 49 (2021/1442) 321-352
حقوق الطبع محفوظة لـ IIUM Press
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
ISSN: 1823-1926 (Print)
eISSN: 2600-9609 (Online)

المصطلحات الموسوعية في الفكر النحوي العربي: قراءة تأصيلية

The Interdisciplinary Terminology of the Arabic Syntactic Thought: A Fundamental Review

Istilah Interdispliner dalam Pemikiran Tatabahasa Arab: Satu Kajian Asas

أدهم محمد علي حموية*، همام الطباع**

ملخص البحث

لكُلِّ فِكْرٍ لُغَتُهُ التي تُعبِّر عنه، وكلٌّ منهما يتأثَّر بالآخر ويُؤثِّر فيه؛ إذ إن نموَّ اللغة وتطوُّرها يعتمد إلى حدٍّ كبير على نموِّ الفكر وتطوُّره، وللفكر النحوي العربي لغته الخاصة به التي يندرج فيها مُتعلِّقات الاستدلال النحوي وأصوله المنهجية، وما يرد في أثنائها من مصطلحات وتعبيرات لم تكن حكرًا على النحويين؛ تبعًا للثقافة الموسوعية التي كانت من لوازمهم علمًا وعملاً، ففيهم نحويون متكلمون، وآخرون أصوليون، وفي أخرة منطقيون، ومن ثم يهدف هذا البحث من خلال منهج وصفي مقارن إلى تتبُّع بعض المصطلحات والتعبيرات الموسوعية التي مثَّلت جزءًا من اللغة التي عبَّرت عن الفكر النحوي بخاصة، مع مقارنتها بنظائرها في العلوم العقلية الإسلامية بعامة، وبيان أسبقيتها في أحدها، لبيان أن النحويين إنما كانوا في درسهم يصدرون عن الفكر

* أستاذ مساعد، قسم تعليم اللغات، كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. البريد الإلكتروني: adhamawiya@iium.edu.my.

** أستاذ مساعد بقسم الدراسات التأسيسية والمتعددة التخصصات، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. البريد الإلكتروني: drhomam@iium.edu.my.

الإسلامي العام الذي يُمثِّل فكرُهم بعضًا منه.

الكلمات الرئيسة: الفكر الإسلامي، اللغة العربية، النحو، المصطلحات، الموسوعية.

Abstract

Each thought is expressed in by a language, and both combine in a relationship makes one develops in the development of the other. Thus, in Arabic, syntactic thought has its language which formulates it to be shown precisely. This syntactic language includes regarding of syntactic inference and its methodical principles, in addition to a shared terminology with other Islamic sciences because of the interdisciplinary nature of the Islamic thought in general. Therefore, there are theologian, fundamentalist and logician linguists. Accordingly, by a descriptive method; this paper aims to following this interdisciplinary terminology of the Arabic syntactic thought with a comparation to examples from the rational sciences of the Islamic thought.
Keywords: Islamic thought, Arabic, Syntax, Terminology, Interdisciplinary.

Abstrak

Setiap pemikiran mempunyai bahasa tersendiri yang mengungkapkannya, dan masing-masing saling mempengaruhi antara satu sama lain. Oleh kerana pertumbuhan dan perkembangan bahasa sangat bergantung pada pertumbuhan dan pengembangan pemikiran, pemikiran tatabahasa Arab memiliki bahasa tersendiri di mana implikasi dari kesimpulan tatabahasa dan asal usul metodologinya serta istilah dan ungkapan yang terkandung di dalamnya yang tidak ekslusif untuk tatabahasa. Menurut budaya interdisipliner yang menurut kebiasaannya, ahli tatabahasa ada yang terdiri dari ahli teologi, ahli fundamental, dan ahli logik. Oleh itu, melalui pendekatan komparatif deskriptif, kajian ini bertujuan menelusuri beberapa istilah dan ungkapan interdisipliner yang mewakili sebahagian bahasa yang mengekspresikan pemikiran tatabahasa secara khusus, dan membandingkannya dengan pandangan dalam pemikiran sains Islam secara umum.

Kata Kunci: Pemikiran Islam, Bahasa Arab, tatabahasa Arab, terma-terma, interdisipliner.

مُقدِّمة

تأسيسًا على علاقة الاتحاد القائمة بين اللغة والفكر بعامة؛ أن الفكر يبقى حبيسًا ما لم يُعبَّر عنه باللغة؛ إذ لولاه "لم تكن لتتعدَّى فوائدُ العلم عالِمَهُ"،[1] وأن كلاًّ منهما يتأثَّر بالآخر ويُؤثِّر فيه؛ إذ "إن نموَّ وتطوُّر اللغة يعتمد إلى حدٍّ كبير على نموٍّ وتطوُّر الفكر"؛[2]

[1] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **أسرار البلاغة**، تحقيق: محمود شاكر (جدة: دار المدني، د.ت) ص3، 4.

[2] أنيس فريحة، **نظريات في اللغة** (بيروت: دار الكتاب، 1973) ص16.

يكون للفكر النحوي لغته الخاصة به التي تُعبِّر عنه، وتتأثَّر به، وتُؤثِّر فيه، وتتطوَّر معه ما تطوَّر؛ أي إنها تصوغه في سبيل عرضه وتبيُّن إحكامه، ومن ثم لتتعدَّى فوائدُه عالِمَه.

ولكن؛ يُلاحظ أن هذه اللغة النحوية يندرج فيها مصطلحات وتعبيرات لم تكن حكرًا على النحويين، وإنما تتداخل منها مصطلحات وتعبيرات في علوم شتى رافقت النحو العربي في النشأة، أو في الأحرى؛ تردَّدت فيها بتأثير من المناخ الإسلامي العام الذي نشأت فيه تلك العلوم،[1] حتى ليُمكن عدُّها منظومة متكاملة تتشابك فيها روابط موضوعية ودلالية لشدَّ ما أثرت فيها الثقافة الموسوعية التي شاعت آنذاك؛ أي آن النشأة فالاكتمال، فكان العالم نحويًّا فقيهًا متكلمًا منطقيًّا قارئًا مفسرًا فيلسوفًا أديبًا فلكيًّا طبيبًا، وقد يزيد؛ إذ ينبغي للمتعلم "ألا يدع فنًّا من فنون العلم، نوعًا من أنواعه؛ إلا وينظر فيه نظرًا يطلع به على غايته ومقصده وطريقه، ثم إن ساعده العمر، وواتته الأسباب؛ طلب التبحر فيه، فإن العلوم كلها متعاونة مترابطة بعضها ببعض"،[2] وهذا إقرار بمشروعية تفاعل العلوم بعضها في بعض، وتشابك العلاقات بينها؛ على ما ذهب إليه علماء الإسلام، فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللغوية والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللغوية والأصولية، وهكذا؛ أسهم هذا التفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها بعضًا، وفي توجيه بعضها مسار بعضها الآخر، بل أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حدِّ أن تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولدها علم ما؛ كما لو كانت تُنسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل في علم غيره، وخير شاهد على هذا اختلاط التصورات الفلسفية بالمفاهيم الكلامية، واختلاطها بالمعاني الصوفية، ومن امتزاج مصطلحات الجدل بمصطلحات جلِّ علوم الملة الإسلامية من مثل الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة.[3]

---

[1] يُنظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث** (بيروت: دار النهضة العربية، 1979) ص12.

[2] ماجد فخري، **الفكر الأخلاقي العربي** (بيروت: الدار الأهلية، 10979م) ج1، ص209.

[3] طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث** (الدار البيضاء؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ط2، 1993م) ص90.

ويُلاحظ أيضًـــا أن علم النحو – وهو المقدَّم على غيره؛ آلةً لغيره[1] – لم يكتف بأن يكون مثالاً واضحًا للتداخل المعرفي بين العلوم، وإنما ساق علماؤه كذلك أخبارًا تُؤكد من جهة أن لا غنية لغيره عنه، وتحكي من جهة أُخرى تفاعله مع غيره بخاصة، والتفاعل بين العلوم بعامة؛ كخبر أبي علي الفارسي إذ حمل العروض على الإعراب،[2] وخبر الفراء الذي حمل سجود السهو (فقهًا) على التصغير (نحوًا)،[3] ومن قبلُ خبر الجرمي الذي أفتى الناس في الفقه ثلاثين سنة من كتاب سيبويه.[4]

وعليه؛ يسوق البحث فيما يأتي جملة من المصطلحات والتعبيرات التي وإن يصفها بأنها نحوية؛ فإنها في حقيقتها موسوعية تشاركتها علوم الملة الإسلامية، ولا سيما العقلية منها؛ أي الكلام وأصـــول الفقه والمنطق، ودلالاتها فيها أقلُّ ما يُقال عنها إنها متطابقة نظريًّا وتطبيقيًّا.

المصطلحات النحوية

يُعرف الاصطلاح بأنه اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر؛ لمناســـبة بينهمـا،[5] ولكـلِّ علمٍ من العلوم

---

[1] يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز**، شرح وتعليق: محمد التونجي (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ/1995م) ج١، ص٤٢؛ العز بن عبد السلام، **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1999م) ج2، ص204؛ الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور آل سلمان (الخبر: دار ابن عفان، ط1، 1997م) ج5، ص52؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، تحقيق: خليل شحادة، سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، 2001م) ج1، ص753.

[2] عثمان بن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي (بيروت: دار القلم، د.ت) ص63.

[3] يُنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2001م) ج16، ص227.

[4] الزبيدي، محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2، د.ت) ص75.

[5] يُنظر: السيد الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ) ص44.

مصطلحات مخصوصة على مسمياتها بما اتفق عليه أهل هذا العلم، وليس النحو العربي بخلوٍ من هذا، فقد أخضع ألفاظ اللغة لمفاهيمه الخاصة منذ مرحلة النشأة؛ إلا أنه من غير الممكن تحديد تاريخ نشأة كلِّ مصطلح من المصطلحات النحوية تحديدًا دقيقًا؛ لأن هذا التاريخ يُحيط به الاضطراب وأن لا ثبات للمصطلح، ولكن الواضح أن هذه المصطلحات قد سايرت نشأة النحو، وبدأت كما بدأ؛ ساذجة طبيعية، ثم ما لبثت بمضيِّ الزمن وتتابُع الدرس أن تطوَّرت وأضحت أعلق بالدرس النحوي بعد ما كان النحويون يُطلقونها قَصْدَ الإفهام لا غير، واستقرَّت في نوعين: فمنها مصطلحات نحوية خالصة، ومنها أُخرى منهجية اشترك فيها مع غيره من العلوم.

وقد استوفى الكلام على المصطلحات النحوية الخالصة غيرُ باحث؛[1] أما المصطلحات المنهجية فلها نظائرها في علوم أُخر، وأكثرها محلُّها علم الكلام؛ لِمَا بين النحويين والمتكلمين من صلة تمثَّلت في أن أكثر النحويين متكلمون بعامة، ومعتزلة بخاصة، و"هم الذين قدَّموا المنهج النحوي الدقيق".[2]

وتلقانا في المصطلحات النحوية المنهجية؛ مصطلحات أصول، وأخرى فروع، أما المصطلحات الأصول فهي الدالة على أسس المنهج النحوي، ويتشاركها مع أسس مناهج العلوم الأخرى، وهي الأظهر في قولهم: "أصول العلم"، كما في "أصول النحو" و"أصول الفقه" و"أصول الكلام"، فإن السماع والقياس، أو المنقول والمعقول، والاستقراء والاستنباط، والتعليل والتأويل، والأصل والفرع... إلخ؛ كلها مصطلحات أصول في مناهج العلوم المذكورة، والحديث عنها مفصل في مظانها الكثيرة، أما المصطلحات الفروع فيُمكن تعريفها بأنها أدوات منهجية تُوظَّف في أثناء العمليات التي تشير إليها المصطلحات

---

[1] يُنظر: عوض القوزي، **المصطلح النحوي: نشأته وتطوُّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** (الرياض: منشورات جامعة الرياض، 1981م)؛ أحمد عبد الغني، **المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية** (القاهرة: دار الثقافة، 1990م).

[2] محيي الدين محسب، **الثقافة المنطقية في الفكر النحوي: نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2007م) ص81.

الأصـــول، والبحث يتحرَّى هذه المصـــطلحات الفروع أو الأدوات المنهجية في الفكر النحوي، ومنها:

1. التصـوُّر والتصـديق: يُبحث هذا المصـطلحان في علوم: الفلسـفة، والمنطق، والكلام، وأصـــول الفقه، ويكـاد مفهومهمـا يكون واحـدًا في جميعهـا، وعليهمـا يُبنى غيرهما من المصـطلحات كلٌّ في مجاله؛ إذ يُمثلان تجريدًا ذهنيًّا لكل ما به تُكتسب المعلومات؛ أي إن كلَّ عِلْمٍ إنما ينقسم إليهما.[1]

قال الآمدي: "أما التصـوُّر فعبارة عن حصـول صـورة مُفرَدة ما في العقل، كالجوهر، والعرض، ونحوه، وأما التصـديق فعبارة عن حُكم العقل بنسـبة بين مُفرَدين إيجابًا أو سـلبًا، على وجهٍ يكون مُفيدًا، كالحُكم بحدوث العالَم، ووجود الصانع، ونحوه".[2]

وقد تردّد اســتخدام هذين المصــطلحين في الدرس النحوي كثيرًا في مبحث أدوات الاستفهام:[3]

- فهمزة الاستفهام لطلب التصوُّر والتصديق، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أزيد عندك؟
- و(هل) مُختصٌّ بطلب التصديق، نحو: هل زيد عندك؟
- وسائر أدوات الاستفهام لطلب التصوُّر، نحو: من عندك؟ متى سفرُك؟ كم مالك؟

---

[1] يُنظر: ابن سينا، الحسين بن عبد الله، **الإشارات والتنبيهات**، شرح: نصير الدين الطوسي، تحقيق: سليمان دنيا (بيروت: مؤسسة النعمان، 413هـ/1993م) ج1، ص133؛ الرازي، محمد بن عمر، **مُحصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، تحقيق طه سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت) ص16؛ الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، **المواقف في علم الكلام** (بيروت: عالم الكتب، د.ت) ص11.

[2] الآمدي، علي بن محمد، **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، تحقيق: حسن الشافعي (القاهرة: مكتبة وهبة، ط2، 1993م) ص69.

[3] يُنظر: السكاكي، يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، تحقيق: أكرم يوسف (بغداد: مطبعة دار الرسالة، ط1، 1982) ص531؛ ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب (الكويت: السلسلة التراثية، 2002م) ج4، ص324، 325.

قال السيد الجرجاني: "الاستفهام... طلبُ حصول صورة الشيء في الذهن؛ فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور".[1]

ولما كان التصديق مُتعلِّقًا بالحُكم كانت له أدوات تُحقِّقه تُسمى "حروف التصديق"، هي:

- (نعم) لتصديق الكلام المثبَت والمنفي في الخبر والاستفهام.[2]
- (بلى) لتصديق الكلام المنفي في الخبر والاستفهام.[3]
- (أجل) و(جير) لتصديق الخبر نفيًا وإثباتًا.[4]
- (إي) لتصديق القسم.[5]
- (إنَّ) بمعنى (نعم).[6]

وحروف التصديق هذه محمولة – في عُرف النحويين – على معنى الإيجاب أو الإثبات، والواجب أن تُضمّ إليها حروف النفي؛ لأنها بها أيضًا يتحصَّل التصديق بالمعنى الاصطلاحي.

2. الجوهر والعرض: مصطلحان فلسفيان بامتياز، نقلهما المتكلمون الأوائل، وبذا وصلا إلى الدرس النحوي؛ أما الجوهر[7] فما يكون مُتحيِّزًا بذاته، وينقسم إلى: جوهر بسيط

---

[1] السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص37.

[2] يُنظر: المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م) ص505؛ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج4، ص294.

[3] يُنظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص420؛ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج2، ص191.

[4] يُنظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص359، 433؛ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص107؛ ج3، ص239.

[5] يُنظر: المرادي، **الجنى الداني**، 234؛ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص502.

[6] يُنظر: المرادي، **الجنى الداني**، 292؛ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج1، ص227.

[7] جوهر الشيء أصلُه، فارسي مُعرَّب. الجواليقي، موهوب بن أحمد، **المعرَّب**، تحقيق: ف. عبد الرحيم (دمشق؛ بيروت: دار القلم، ط1، 1990م) ص237.

يُدعى (الجوهر الفرد)، وهو ما لا يقبل التجزؤ، وجوهر مُركَّب هو الجسم، وهو يتألف من جوهرين فردين فصاعدًا،[1] وأما العرض فمُقابِله؛ أي إنه لا يتحيز بذاته.[2]

قال ابن حزم: "أما الخلق فينقسم قسمين لا ثالث لهما أصلاً: شيءٌ يقوم بنفسه ويحمل غيره، فاتفقنا على أن سمَّيناه (جوهرًا)، وشيءٌ لا يقوم بنفسه، ولا بُدَّ أن يحمله غيرُه، فاتفقنا على أن سمَّيناه (عرضًا)، فالجوهر هو جِرْمُ: الحجر والحائط والعود، وكلُّ جِرْمٍ في العالَم، والعرض هو: طولُه وعرضُه ولونُه وحركتُه وشكلُه وسائرُ صفاته التي هي محمولة في الجرم، فإنك ترى البلحة خضراء، ثم تصير حمراء، ثم تصير صفراء، والحمرة غير الخضرة، وغير الصفرة، والعين التي تتصرف عليها هذه الألوان واحدة، ثم تنتقل، فتصير جسمًا آخر".[3]

ويُلاحظ في كلام ابن حزم أن (العين) مما يُطلق على الجوهر، قال النسفي: "والعالَم بجميع أجزائه مُحدَث؛ إذ هو أعيانٌ وأعراضٌ، فالأعيان ما له قيام بذاته، وهو إما مُركَّب؛ وهو الجسم، أو غير مُركَّب؛ كالجوهر، وهو الجزء الذي لا يتجزأ، والعرض ما لا يقوم بذاته، ويحدث في الأجسام والجواهر؛ كالألوان، والأكوان، والطعوم، والروائح"،[4] "فالجوهر على هذا مُرادِف للجزء الذي لا يتجزأ، وقسمٌ من العين، وقسيمٌ للجسم".[5]

ويُلاحظ أيضًا أن جوهر الشيء واحدٌ، وأعراضه كثيرة، ويُطلق على مجموعها في الدرس المنطقي اسم (المقولات العشر)، وهي "الألفاظ المفرَدة التي تدلُّ على معانٍ

---

[1] يُنظر: الآمدي، **المبين**، ص109، 110؛ السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص108؛ محمد علي التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق جمع من المحققين (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م) ج1، ص602.

[2] يُنظر: الآمدي، **المبين**، ص110؛ السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص192؛ التهانوي، **كشاف الاصطلاحات**، ج2، ص1175.

[3] ابن حزم، علي بن أحمد، **الرسائل**، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: المؤسسة العربية، ط2، 1987م) ج4، ص111.

[4] النسفي، عمر بن محمد، **العقائد النسفية** (القاهرة: د.ن، د.ت) ص4.

[5] التهانوي، **كشاف الاصطلاحات**، ج1، ص603.

مُفرَدة"؛[1] أي "كليات المعاني التي يُعبَّر عنها بالقول إيجابًا وسلبًا... سُمِّيت بـــ(المقولات) نظرًا إلى أنها تُقال؛ أي يُعبَّر عنها بالقول"،[2] ولا يُمكن إدراكُ أيّ تصـــوُّر إدراكًا كاملاً إلا بها، وإذا ما سُئل عن شيء: ما هو؟ فالجواب أحدُها لا محالة.[3]

وهذه المقولات إحداها الجوهر، وســـائرُها أعراض؛ هي: الكمّ، والكيف، والإضـــافة، والأين، والمتى، والوضـــع، والملك، والفعل، والانفعال، وقد عقد الجابري مقارنة طريفة بين: هذه المقولات الأرسطية، والمشتقات الصرفية العربية؛ من حيث إن المجموعتين تُمثِّلان ألفاظًا مُفرَدة تدلُّ على معانٍ مُفرَدة، واســـتنتج من عدم التطابق بينهما أنه لا بُدَّ من فجوة بين الرؤيتين اليونانية والعربية تُفسِّر الصدام الذي عرفته الثقافة الإسلامية بين النحويين والمناطقة.[4]

ومُصـــطلَحا: الجوهر، والعرض، حاضـــران مُبكِرًا في الدرس النحوي؛ نلقاهما لدى سيبويه:

- قال: "هذا بابُ ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة؛ وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً... وإنما فررت إلى النصـــب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصـحيفةٍ طينٌ خاتمُها؛ لأن (الطين) اسـم، وليس مما يُوصـف به، ولكنه جوهرٌ يُضاف إليه ما كان منه، فهكذا مُجرى هذا وما أشبهه".[5]
- وقال: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك".[6]

---

[1] ابن رشد، محمد بن أحمد، **تلخيص كتاب المقولات**، تحقيق جمع من المحققين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م) ص82.

[2] عبد الرحمن الميداني، **ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة** (دمشق: دار القلم، ط4، 1993م) ص328.

[3] زكي محمود، **المنطق الوضعي** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1965) ص125.

[4] يُنظر: محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، 2009م) ص50، 51.

[5] سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م) ج2، ص117.

[6] المصدر السابق ج1، ص25.

وكثيرًا ما نجدهما في التمييز بين ظرفي الزمان والمكان من حيث إخبارهما عن المبتدأ، كقول ابن هشام: "ينقسم الظرف إلى زماني ومكاني، والمبتدأ إلى: جوهر؛ كـ(زيد) و(عمرو)، وعَرَض؛ كـ(القيام) و(القعود)، فإن كان الظرف مكانيًّا صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: زيدٌ أمامك، والخبرُ أمامك، وإن كان زمانيًّا صحَّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر، تقول: الصومُ اليومَ، ولا يجوز: زيدٌ اليومَ".[1]

3. **الإيجاب والسلب**: من مصطلحات الفلاسفة والمناطقة والمتكلمين وغيرهم؛[2] إما أن يُراد بهما الثبوت والنفي، وإما أن يُراد بهما إيقاع النسبة بين شيئين وانتزاعها أو رفعها.

قال أرسطو: "يُمكن في كلِّ ما أوجبه مُوجِبٌ أن يُسلب، وفي كلِّ ما سلبه أن يُوجب، فمن البيّن إذن أن لكلِّ إيجاب سلبًا قبالته، ولكلِّ سلبٍ إيجابًا قبالته".[3]

والمصطلحان وفق هذا من المصطلحات الذهنية المجرَّدة، ومن تطبيقاتهما في الدرس النحوي قول ابن الأنباري: "يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها؛ وذلك لأن (ما) للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، فإذا صار إيجابًا صار قولك: ما زال زيد قائمًا، بمنزلة: كان زيد قائمًا، وكما يجوز أن تقول: قائمًا كان زيد، فكذلك يجوز أن تقول: قائمًا ما زال زيد".[4]

وكذا قول الرضي: "وأما (لكنْ) فشرطُها مغايرة ما قبلها لِمَا بعدها؛ نفيًا وإثباتًا، من

---

[1] ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (المدينة المنورة: مكتبة طيبة، د.ت، د.ط) ص120، 121، ويُنظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل** (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت) ج1، ص89، 90.

[2] يُنظر: السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص59، 159؛ التهانوي، **كشاف الاصطلاحات**، ج1، ص965.

[3] أرسطو، **المنطق**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي (الكويت: وكالة المطبوعات؛ بيروت: دار القلم، ط1، 1980م) ج1، ص104.

[4] ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد البيطار، عاصم البيطار (دمشق: دار البشائر، ط2، 2004م) ص140.

حيث المعنى، لا من حيث اللفظ، كما مرَّ في المثقَّلة، فإذا عطفت بها المفرد – ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي؛ لأن حروف النفي إنما تدخل الجمل – وجب أن يكون (لكن) بعد النفي؛ لتغايُر ما بعدها لِمَا قبلها، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، وقد مرَّ معنى الاستدراك في المشددة، فعدمُ مجيء (زيد) باقٍ على حاله، لم يكن الحُكم به منك غلطًا، وإنما جئت ب–(لكن)؛ دفعًا لتوهُّم المخاطب أن (عمرًا) أيضًا لم يجئ كـ(زيد)، فهي في عطف المفرد نقيضة (لا)؛ لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و(لا) للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول".[1]

وكان المصطلحان قد اكتسبا بُعدًا نحويًّا خاصًّا حين عقد ابن جني في (خصائصه) بابًا في السلب، بيَّن فيه أن: السلب والنفي مُترادفان، وكذا الإيجاب والثبوت، وساق لهما صورتين؛[2] إحداهما السلب باستعمال حروف النفي المعروفة؛ فإن كُلَّ فعلٍ وما أشبهه إنما وُضع على الإيجاب لا على السلب، من مثل: قام، ويجلس، وإنما يُتوصَّل إلى سلبه بأن يسبقه حرف نفي، فيُقال: ما قام، ولم يجلس، والأُخرى سلبُ اللفظ معناه الأصلي من خلال الزيادة في وزنه، فكأنه تضمن معنى حرف النفي، من مثل:

- وزن (أَفْعَلَ)؛ قيل: أعجمتُ الكتابَ؛ أي أزلتُ عُجمته.
- وزن (فَعَّلَ)؛ قيل: مرَّضتُ الرجلَ؛ أي داويتُ مرضَه.
- وزن (تَفَعَّلَ)؛ قيل: تَأَثَّم فلانٌ؛ أي تَرَكَ الإثم.

4. الوجود والعدم: "حدَّد الحكماء [الفلاسفة] الموجود بأنه الذي يُمكن أن يُخبَر عنه، والمعدوم بنقيضه؛ وهو ما لا يُمكن أن يُخبَر عنه"،[3] والمتكلمون يعدُّون كون الشيء: إما

---

[1] الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط2، 1996م) ج4، ص419.

[2] يُنظر: عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار (القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت) ج3، ص75–83.

[3] السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص305.

موجودًا، وإما معدومًا؛ من البديهيات في تقسيم المعلومات.[1]

ومن أمثلة استخدام هذين المصطلحين مسألة التعليل بالأمور العدمية،[2] فقد منعها الحنفية والمتكلمون، وجوّزها الشافعية،[3] ولها لديهم مظاهر[4] يُمكن ربطها بأمثلة نحوية:

- فإما أن يُعلل العدمي بالعدمي، كتعليل عدم رفع (سوف) الفعلَ المضارع بعدم ورود عامل في الفعل تدخل عليه اللام، كقوله ﷻ: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ [الليل: 21].[5]
- وإما أن يُعلل العدمي بالوجودي، ومثاله أن لكل معنًى حرفٌ وُضع له، من مثل (ما) للنفي، و(إن) للشرط، و(ليت) للتمني، فهذا من الوجودي، والإشارة معنًى من المعاني، ولكنها لا حرف لها، فهذا من العدمي، ومن ثمَّ؛ عُلِّل تضمُّن اسم الإشارة حرفًا لمعناه (العدمي) بما وُضع من حروف لمعانٍ أُخَرَ (الوجودي).[6]
- وإما أن يُعلل الوجودي بالعدمي، كتعليل الكوفيين رفع المضارع بتعرّيه عن النواصب والجوازم.[7]

5. المطلَق والمقيَّد: عُرف هذان المصطلحان في علوم: الفلسفة، والمنطق، والكلام، وعن الأخير وجدا طريقهما إلى الفكر الإسلامي بعامة، ولا سيما علمي أصول الفقه، والنحو.

---

[1] يُنظر: الرازي، **المحصل**، ص54؛ الإيجي، **المواقف**، ص43.

[2] يُنظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد سليمان ياقوت (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006م) ص303.

[3] يُنظر: السبكي، علي بن عبد الكافي وولده عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م) ج3، ص141؛ الرازي، **المحصل**، ص145.

[4] يُنظر: عبد الحكيم السعدي، **مباحث العلة في القياس عند الأصوليين** (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط2، 2000م) ص243.

[5] يُنظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص197.

[6] يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج3، ص126؛ عبد الله بن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، د.ت) ج1، ص32.

[7] يُنظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبارك، مضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2002م) ص437.

والمطلَق اللفظ الدالُّ على الحقيقة من حيث إنها هي؛ من غير أن تكون فيه دلالة على شيء من قيود تلك الحقيقة، فإن كانت فيه دلالة على شيء من قيودها فهو المقيَّد.[1]

واستخدامهما لدى جميعهم قيدًا لِمَا يقعان وصفًا له؛ كأن يُقال:

- الوجود المطلَق، والوجود المقيَّد.
- الكون المطلَق، والكون المقيَّد.
- الحدث المطلَق، والحدث المقيَّد.
- العدم المطلَق، والعدم المقيَّد.
- الزمان المطلَق، والزمان المقيَّد.

ومن تطبيقاتهما قول ابن الأنباري في إثبات أن المصدر أصلُ الفعل: "المصدر يدلُّ على زمان مُطلَق، والفعل يدلُّ على زمان مُعيَّن، وكما أن المطلَق أصلٌ للمقيَّد، فكذلك المصدر أصلٌ للفعل".[2]

وكذا المفعول المطلق سُمِّي بهذا؛ لأنه يصدق عليه لفظُ (المفعول) من دون قيد بشبه جملة كسائر المفعولات؛ أي: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه... إلخ.[3]

وفي حديثه عن دلالة (كان) وخبرها؛ قال الرضي: "(كان) يدلُّ على حصول حَدَثٍ مُطلَق تقييده في خبرِهِ، وخبرُهُ يدلُّ على حَدَثٍ مُعيَّن واقعٍ في زمان مُطلَق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلَق – أي الكون – وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية".[4]

ومن النحويين من فرَّق بين العدمين المطلَق والمقيَّد، فمنع عمل الأول، وأجاز عمل

---

[1] يُنظر: التهانوي، **كشاف الاصطلاحات**، ج2، ص1567.

[2] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص164.

[3] يُنظر: **شرح الرضي على الكافية**، ج1، ص296.

[4] المصدر السابق، ج4، ص182.

الثاني، صـرَّح بهذا الرضـي والصـبان في كلام: الأول على رفع المبتدأ،[1] والثاني على رفع المضـارع،[2] ويردُّ قوليهما ابن يعيش؛ قال: "التعري عدمُ العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصـاص بالمعمول، والعدم نسـبتُه إلى الأشـياء كلها نسـبة واحدة؛ لا اختصـاص له بشيء دون شيء، فلا يصحُّ أن يكون عاملاً".[3]

ويتردَّد المصطلَحان كثيرًا في مبحث حَذْفِ خَبَرِ المبتدأ،[4] فإن حَذْفَهُ:

- واجبٌ إن كان دالاً على وجود مُطلَق، نحو: زيدٌ عندك.
- جائزٌ إن كان دالاً على وجود مُقيَّد دلَّ إليه دليل، نحو: لولا أنصار زيدٍ ما سَلِمَ، ولولا أنصار زيدٍ حَمَوْهُ ما سَلِمَ.
- مُمتنِع إن كان دالاً على وجود مُقيَّد لم يدلَّ إليه دليل، نحو: لولا زيدٌ سـالَمَنا ما سَلِمَ.

6. المفرَد والمركَّب: من مصطلحات المناطقة والمتكلمين، ومحلُّهما الألفاظ الدالة.

قال الفارابي: "الألفاظ الدالة: منها مُفرَدة تدلُّ على معانٍ مُفرَدة، ومنها مُركَّبة تدلُّ أيضًا على معانٍ مُفرَدة، ومنها مُركَّبة تدلُّ على معانٍ مُركَّبة".[5]

---

[1] يُنظر: المصدر السابق، ج1، ص227.

[2] يُنظر: الصبان، محمد بن علي، **حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت) ص3، ص406.

[3] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ص7-12.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص90؛ الأشموني، علي بن محمد، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1955م) ج1، ص102؛ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، 1، 1980م) ج2، ص40.

[5] الفارابي، محمد بن محمد، **كتاب في المنطق: العبارة**، تحقيق: محمد سليم سالم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ مطبعة دار الكتب، 1976م)، ص7.

وقال الآمدي: "أما المفرَد فعبارة عما يدلُّ على معنى، ولا جزء له يدلُّ على معنى أصلاً من حيث هو جزؤه، كالإنسان، والفرس، ونحوه، وأما المركَّب فعبارة عما يدلُّ على معنى، وله جزء دالٌّ على جزء ذلك المعنى، كقولنا: العالَم حادثٌ، والإنسان حيوانٌ، ونحوه".[1]

وبناءً على القولين، وما دام العين ينقسم إلى: جوهر فرد، وجسم، فلا بُدَّ من أن يكون:

- المفرَد هو الجوهر الفرد؛ أي إنه عينٌ أيضًا.
- المركَّب إما الجسم؛ أي إنه عينٌ كذلك، وإما الأجسام؛ أي إنه عرضٌ فيها.

ويُفهم منه أن التركيب – أيًّا كان المركَّب – من الأعراض، وهو فرعٌ على الإفراد، ومحلُّه الجواهر والأجسام؛ لا الأعراض.

وفي الدرس النحوي: المفرَد "اللفظة الدالة على معنى مُفرَد بالوضع"،[2] وإلا كان مُركَّبًا، فالتركيب ههنا أيضًا عرضٌ في الألفاظ.[3]

قال ابن الأنباري: "الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرعٌ".[4]

وقال ابن عصفور: "ولم يُوجَد من الأفعال ما هو مُركَّب".[5]

وقال ابن أبي الربيع: "لا يكون التركيب فيما أُخذت منه الأفعال؛ وهي المصادر، ولا في الصِّفات الجارية على الأفعال، وإنما يكون التركيب في الأسماء، نحو: بعلَبكَّ، ومعديكرب، وما أشبه ذلك، وفي الحروف، نحو: هلاَّ، ولولا".[6]

---

[1] الآمدي، **المبين**، ص70.

[2] الزمخشري، محمود بن عمر، **المفصل في علم العربية** (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 2006م) ص8.

[3] يُنظر: الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح** (القاهرة: المطبعة الأزهرية المصرية، ط2، 1325هـ) ج1، ص24.

[4] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ص257.

[5] ابن عصفور، علي بن مؤمن، **الشرح الكبير**، تحقيق: صاحب أبو جناح (بغداد: د.ن، 1982) ج1، ص610.

[6] ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، تحقيق: فيصل الحفيان (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2001م) ج1، ص662.

ومن المركَّب الكلامُ المفيد، وأقلُّه أن يتركَّب من مُفرَدين: اسمين، أو فعل فاسم، أو اسم ففعل.

والأسماء المركَّبة نوعان: أعلامٌ، وغيرها:

- فمن الأعلام: المركَّب الإسنادي، والمركَّب الإضافي، والمركَّب المزجي.
- ومن غير الأعلام: المركَّب التقييدي، والمركَّب العددي، والمركَّب الظرفي، والمركَّب الحالي، وأسماء الأفعال المركَّبة.

ومن الحروف المركَّبة: كأنَّ، لولا، لن، لكن... إلخ.

ومما يظهر فيه أثرُ المفهوم المنطقي والكلامي للمفرَد والمركَّب في الدرس النحوي؛ قول ابن يعيش: "واعتبار ذلك [المفرد] أن يدل مجموع اللفظ على معنى، ولا يدل جزؤه على شيء من معناه، ولا على غيره؛ من حيث هو جزء له، وذلك نحو قولك: زيد، فهذا اللفظ يدلُّ على المسمَّى، ولو أفردت حرفًا من هذا اللفظ، أو حرفين، نحو الزاي مثلاً، لم يدل على معنى البتة".[1]

"[فالمفرَد] في اصطلاح النحاة هو الكلمة الواحدة... وعند المناطقة والأصوليين لفظٌ وُضع لمعنى، ولا جزء لذلك اللفظ يدلُّ على جزء المعنى الموضوع له، فشمل ذلك أربعة أقسام:

- الأول ما لا جزء له البتة؛ كباء الجر.
- الثاني ما له جزء، ولكن لا يدلُّ مُطلَقًا؛ كالزاي من (زيد).
- الثالث ما له جزء يدلُّ، لكن لا على جزء المعنى؛ ك(إن) من حروف (إنسان)، فإنها لا تدل على بعض الإنسان، وإن كانت بانفرادها تدلُّ على الشرط أو النفي.
- الرابع ما له جزء يدلُّ على جزء المعنى، لكن في غير ذلك الوضع؛ كقولنا: حيوان ناطق؛ علمًا على شخص.

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص19.

[والمركَّب] عند النحاة ما كان أكثر من كلمة، فشمل:

- التركيب المزجي، كـ(بعلبك) و(سيبويه) و(خمسة عشر)، ونحوها.
- والمضاف؛ ولو علمًا...

وعند المناطقة والأصوليين ما دلَّ جزؤه على جزء معناه الذي وُضع له، فشمل:

- الإسنادي؛ كـ: قام زيد.
- والإضافي؛ كـ: غلام زيد.
- والتقييدي؛ كـ: زيد العالم.

وأما نحو: يضرب، فمُفرَد على مذهب النحاة، ومُركَّب على مذهب المناطقة والأصوليين؛ لأن الياء منه تدلُّ على جزء معناه، وهو المضارعة".[1]

7. الحركة والسكون: عرفهما الفلاسفة والمتكلمون،[2] أما الحركة فعبارة عن كمالٍ بالفعل لِما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة، لا من كل وجهٍ؛ وذلك كما في الانتقال من مكان إلى مكان، والاستحالة من كيفية إلى كيفية، وأما السكون فعبارة عن عدم الحركة فيما من شأنه أن تكون فيه تلك الحركة.

وبهذا المفهوم نلقاهما في الدرس النحوي، فهما صفة لمحلّ الحرف؛ سواء أكان مُتحرِّكًا أم ساكنًا، فإن الشفة هي التي: تُضمُّ، وتُفتح، وتُكسر، أو تسكُن، وفي كلٍّ منها انتقال من مكان اعتباري إلى مكان آخر.

وللسهيلي كلام ظهر فيه المفهومان الكلامي والنحوي لمصطلَحي: الحركة، والسكون؛ قال: "الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان؛ عند النطق بالصوت

---

[1] ابن النجار، محمد بن أحمد، **شرح الكوكب المنير**، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد (الرياض: مكتبة العبيكان، ط2، 1997) ج1، ص108، 109.

[2] يُنظر: الآمدي، **المبين**، ص95؛ التهانوي، **كشاف الاصطلاحات**، ج1، ص963.

الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصـــوت، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف حتى يُقال: حرفٌ مُتحرِّك، حقيقة؛ لأن الحرف الذي هو جزء من الصوت عرضٌ... فإذا ثبت أن الصوت عرضٌ، والحركة عرضٌ آخر، فقولنا: حرفٌ مُتحرِّكٌ أو ساكنٌ؛ مجازٌ؛ لأن السـكون أيضًـا ضـدُّ الحركة، ومحلُّه محلُّها، وهو العضـو؛ إذ لا تقوم الحركة والسـكون إلا بجسمٍ أو جوهر... فقولنا إذن: فتحٌ، وضمٌّ، وكسرٌ، وسكونٌ، هو من صفة العضو، وإذا سمَّيناها: رفعًا، ونصـبًا، خفضًـا، وجزمًا، فهي من صـفة الصـوت؛ لأنه يرتفع عند ضـمِّ الشفتين، وينتصب عند فتحِهما، ينخفض عند كسرِهما، وينجزم عند سكونهما".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذين المصطلحين طارئان في الدرس النحوي؛ إذ معلوم أن أبا الأسود لم يذكرهما حين لقَّن كاتبه القيسي مصطلحات: الضم، والكسر، والفتح، والغنة؛ ليضـــع نَقْطَ الإعراب؛[2] مما يُرجِّح احتمالية أنهما تطرَّقا إلى كلام النحويين بتأثير من حضورهما في علم الكلام.

تلكم أبرز المصـــطلحات المنهجية الفروع (الأدوات المنهجية) المشـــتركة بين النحو وغيره من العلوم، وهي مصـــطلحات موســـوعية تبرز من خلالها لازمتان؛ إحداهما تمكُّن النزعة العقلية في الدرس النحوي من خلال اتصالها بأصولها في مصادرها، ولا سيما علم الكلام، والأخرى تمثيل التداخل المعرفي والتشابك الموضوعي بين علوم الملة الإسلامية.

التعبيرات النحوية

وصـــول العالِم إلى مُبتغاه مرهون بنجاحه في التعبير عن أفكاره بما يُلائمها، وإلا حُكم بفسادها، أو بعدم مُطابَقتها الفكر الذي تصدر عنه، وإذ كان النحويون في أثناء درسهم النحوي يصدرون عن الفكر الإسلامي العام – الذي يُمثِّل فكرُهم بعضًا منه – كان لا بُدَّ

[1] السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1992م) ص66، 67.

[2] يُنظر: ابن النديم، محمد بن إسحق، **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدّد (طهران: د.ن، 1391هـ) ص45.

لتعبيراتهم من أن تنسجم مع هذا الفكر، وأن تلتقي معه في غير ما موضع؛ إذ كانت الثقافة الموسوعية من لوازمهم علمًا وعملاً كما تقدَّم.

ويُلاحظ أن بعض هذه التعبيرات وثيق الصلة بالمصطلحات المتقدِّم ذكرها، فلا ينفكُّ عنها البتة؛ حتى إن من الممكِن جمعهما معًا في عنوان واحد، ولكن فضَّل البحثُ الفصلَ بينها تبعًا للتمييز الشكلي بينها من حيث الإفراد والتركيب، هذا من جهة، ومن أُخرى رعيًا بيانَها أكثر.

ومن أبرز هذه التعبيرات الموسوعية في الفكر النحوي:

1. **القائم بنفسه، والقائم بغيره:** وقد يُقال: غير المفتقِر إلى غيره، والمفتقِر إلى غيره. وتقوُّم الشيء بغيره وافتقاره إليه؛ أي احتياجه إليه، فلا يستغني عنه؛ قال إمام الحرمين: "الباري ﷻ قائم بنفسه، مُتعالٍ عن الافتقار إلى محلٍّ يحلُّه، أو مكان يُقلُّه".[1]

وأكثر ما نلقاه لدى المتكلمين، وإن ذُكر في كُتُب أصول الفقه فهو مُتعلِّق:

- إما بنقاش كلامي، كما في مناقشة الرازي مسألة الاختلاف في استصحاب الحال من أصول الفقه.[2]
- وإما بمبحث تحديد المقصود من الأصل في أركان القياس.[3]

وممن استخدم هذا التعبير من النحويين ابن الأنباري؛ قال: "الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأما الفعل

---

[1] الجويني، عبد الملك بن عبد الله، **كتاب الإرشاد**، تحقيق: محمد موسى، علي عبد الحميد (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1950م) ص33.

[2] الرازي، محمد بن عمر، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق: طه العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت) ج6، ص109.

[3] يُنظر: الآمدي، علي بن محمد، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي (الرياض: دار الصميعي، ط1، 2003م) ج3، ص237؛ الزركشي، محمد بن بهادر، **البحر المحيط**، تحقيق: عبد القادر العاني، عمر الأشقر (الكويت: منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ الغردقة: دار الصفوة، ط2، 1992م) ج5، ص74.

فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه، ولا يفتقر إلى غيره؛ أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره".[1]

"وتكشف هذه العبارات عن الصلة الوثيقة بين تقسيم النحويين للكلمة، وتقسيم المتكلمين للموجودات، فالاسم يُقابل الجوهر، وكلاهما يقوم بنفسه، والفعل يُقابل العرض، وكلاهما لا يقوم بنفسه، والحرف يُقابل العلاقة بين الجوهر والعرض".[2]

وفي الكلام على مفهوم العامل النحوي؛ قال ابن الحاجب: "العامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب"،[3] والتقوُّم معنى كلامي مفاده أن الكائن منشطر إلى حقيقتين: الجوهر، والعرض، والثاني يقوم بالأول، ويفتقر إليه، ولا يستغني عنه، حتى إن من الكلم ما يفتقر إلى غيره، ولا يقوم إلا به، من مثل: المضاف يفتقر إلى المضاف إليه، والموصول يفتقر إلى صلته، والشرط يفتقر إلى جزائه... إلخ.

2. الذي هو هو: يُعبِّر عن مبدأ الذاتية في المنطق الأرسطي،[4] وقد عرفه الإسلاميون بقانون الهوية،[5] ويُستخدم في بيان الحقيقة وماهيتها؛ قال السيد الجرجاني: "حقيقة الشيء ما به الشيء هو هو".[6]

والماهية "تُطلق غالبًا على الأمر المتعقَّل، مثل المتعقَّل من الإنسان؛ وهو الحيوان الناطق، مع قَطْعِ النظر عن الوجود الخارجي، والأمر المتعقَّل من حيث إنه مقول في جواب: ما هو؟ يُسمَّى (ماهية)، ومن حيث ثبوته في الخارج يُسمَّى (حقيقة)، ومن

---

[1] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ص194.

[2] مصطفى بخيت، **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي** (القاهرة: دار البصائر، ط1، 2012م) ص373، 374.

[3] ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **الكافية** (كراتشي: مكتبة البشرى، ط2، 2011م) ص11.

[4] يُنظر: عبد الرحمن بدوي، **المنطق الصوري والرياضي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1968م) ص48؛ علي سامي النشار، **المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط5، 2000م) ص56.

[5] يُنظر: علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام** (بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1984) ص141.

[6] السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص122.

حيث امتيازه عن الأغيار (هوية)، ومن حيث حملُ اللوازم له (ذاتًا)، ومن حيث يُستنبط من اللفظ (مدلولاً)، ومن حيث إنه محلُّ الحوادث (جوهرًا)".[1]

وقد تداول المتكلمون هذا التعبير كثيرًا؛ حكى الأشعري عن شيخ المعتزلة أبي الهذيل العلاف قوله في ذات الله ﷻ: "هو عالمٌ بعلمٍ هو هو، وهو قادرٌ بقدرة هي هو، وهو حيّ بحياة هي هو، وكذلك في سائر الصفات".[2]

واستعمله الأصوليون أيضًا، كقول الآمدي: "هل الفرض غير الواجب، أو هو هو؟".[3]

وذَكَرَهُ الزركشي نقلاً عن النحويين، قال: "ونظيره قول النحويين: يجب اتحاد الخبر بالمبتدأ، وإلاَّ لم يكن خبرًا ، ولا ينبغي أن يكون هو هو من كلِّ وجهٍ، وإلاَّ لم يكن كلامًا البتة".[4]

وقد ظهر هذا التعبير مبكرًا في الدرس النحوي؛ إذ نقع عليه في كلام سيبويه، قال: "اعلم أن الشيء يُوصَف بالشيء الذي هو هو، وهو اسمه، وذلك قولك: زيد هو الطويل، ويكون هو هو، وليس من اسمه: هذا زيدٌ ذاهبًا".[5]

ونجده لدى ابن جني في قوله: "إذا قلت: ما أنت زيدًا، فإنما نفيت أن يكون هو هو، وإذا قلت: ما أنت كزيد، فإنما نفيت أن يكون مُشبِهًا له".[6]

ومنه قول الرضي: "لو كانت الصفة من حيث هي هي، تقتضي العموم، وتُنافي الخصوص؛ لم يجز نحو: هذا العالم، فإنه خاصٌّ بالضرورة؛ مع اعتبار معنى الوصف فيه".[7]

---

[1] المصدر السابق، ص250.

[2] الأشعري، علي بن إسماعيل، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، 1990) ج1، ص245.

[3] الآمدي، **الإحكام**، ج1، ص135.

[4] الزركشي، **البحر المحيط**، ج2، ص114.

[5] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص276.

[6] ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، ج1، ص294.

[7] **شرح الرضي على الكافية**، ج1، ص149.

3. منزلة بين منزلتين: يرتبط هذا التعبير بواحد من أبرز أصول المعتزلة،[1] ويتعلق بالمسألة التي اعتزل إثرها واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري؛ إذ سُئل الأخير عن رأيه في الفاسق: أمؤمن؛ على رأي أهل السُّنَّة، أم كافر؛ على رأي الخوارج؟ فأجاب الأول قبله، ثم اعتزله إلى مجلس خاصٍّ به.[2]

ومن أمثلته في الدرس النحوي:

- قول ابن جني: وأما (اذدكر) فمنزلة بين (ازدان) و(ادّعى)، وذلك أنه لما قُلب التاء دالاً؛ لوقوع الذال قبلها، صار إلى (اذدكر)... غير أنه أُجريت الذال – لقُربها من الدال بالجهر – مُجْرى الدال، فأوثر الادِّغام؛ لتضامِّ الحرفين في الجهر، فأُدغم، فهذه منزلة بين منزلتي (ازدان) و(ادّعى)".[3]
- وقول ابن الأنباري: "إنما جاز تقديم [خبر (ليس)] على اسمها؛ لأنها: أضعف من (كان)؛ لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من (ما)؛ لأنها حرفٌ، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجُعل لها منزلة بين منزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها؛ لتنحط عن درجة (كان)، ويجوز تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)".[4]

4. لا موجود ولا معدوم: يُمكن ردُّ هذا التعبير إلى سابقه؛ إذ إنه يتضمّن فكرته، وهي فكرة منطقية أساسها أن النقيضين لا يجتمعان، وإذا لم يجتمعا لم يثبت ما هو وسطٌ

---

[1] هي خمسة أصول: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يُنظر: القاضي، عبد الجبار بن أحمد، **الأصول الخمسة**، تحقيق: فيصل عون (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1998م) ص67–71؛ **شرح الأصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان (القاهرة: مكتبة وهبة، ط3، 1996م) ص128–141.

[2] يُنظر: الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق: أمير مهنا، علي فاعور (بيروت: دار المعرفة، ط3، 1993م) ج1، ص52.

[3] ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص142.

[4] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص141.

بينهما،[1] والإسلاميون يُخالفونها، فيُثبتون هذا المتوسط، كما رأينا في المنزلة بين المنزلتين.

وقد دار بين المبرد وثعلب مجلس يتصل بهذا التعبير،[2] فقد سُئلا عن همزة بين بين: أساكنة أم متحركة؟

- فقال ثعلب: "لا ساكنة، ولا متحركة".
- وقال المبرد: "قوله: لا ساكنة؛ قد أقرَّ أنها متحركة، وقوله: لا متحركة، قد أقرَّ أنها ساكنة، فهي ساكنة لا ساكنة، ومتحركة لا متحركة".

وقد وظَّف ابن السيد أيضًا هذا التعبير في اعتراضه على الزجاجي إذ جعل الفعل قسمين: ماضيًا ومُستقبَلاً؛[3] مُغفلاً ذِكْرَ الفعل الحاضر، وهو ما لم يقبله ابن السيد، وقدَّم برهانًا فلسفيًّا على صحة ما يذهب إليه،[4] ويتمثَّل هذا البرهان في "أنْ يُقال لقائل هذا: هل أنت موجود الآن، أو غير موجود؟ فإنه إن قال إنه موجود – ولا يُمكنه أن يقول غير ذلك – قيل له: أفي زمان ماضٍ أنت الآن، أم في زمان مُستقبَل؟ فإن قال إنه في أحدهما قيل له: فأنت إذن معدوم موجود في حال واحدة، ويجب أن يُقال له: إذا كنت موجودًا كلّمناك في هذه المسألة، وإن لم تكن موجودًا لم نُكلِّمك؛ لأنك الآن معدوم، فإن قال: لستُ في ماضٍ ولا مُستقبَل؛ أثبت واسطة بينهما، وتناقض".[5]

وتتصل بمسألة الوجود والعدم فكرة شاعت في النحويين المتأخرين؛ تُفرِّق بين: ما هو

---

[1] يُنظر: بدوي، **المنطق الصوري والرياضي**، ص64؛ النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، ص141.

[2] الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام هارون (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1984م) ص96.

[3] يُنظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ إربد: دار الأمل، ط1، 1984م) ص1.

[4] يُنظر: حسن علقم، **الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي** (عمان: دار البشير، ط1، 1988م) ص128.

[5] ابن السيد البطليوسي، عبد الله بن محمد، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد سعودي (بيروت: دار الطليعة، د.ت) ص67، 68.

موجود بالقوة، وما هو موجود بالفعل، وهي ترتدّ إلى نظرية الكمون والظهور التي استقاها المتكلمون من الفلاسفة؛[1] قال الفارابي: "والموجود الذي يُعنى به ما له ماهية ما خارج النفس: منه موجود بالقوة، ومنه موجود بالفعل".[2]

"وقد ظهرت آثار هذه الفكرة في النحو في صورة التمييز بين: ما هو مُقدَّر، وما هو ظاهرٌ، من الكلام، فقد عدَّ بعض النحاة الضمير المستتِر من قبيل ما يكون لفظًا بالقوة، على حين عدَّ الضمير البارز لفظًا بالفعل"؛[3] قال الخضري: "ثم اللفظ له: أفراد مُحقَّقة؛ هي ما يُمكن النطق بها بالفعل، كـ(زيد)، أو بالقوة، كالمحذوفات من نحو مبتدأ أو خبر؛ لتيسُّر النطق بها صراحة... وله أفرادٌ مُقدَّرة؛ وهي ما لا يُمكن النطق بها أصلاً، وهي الضمائر المستترة؛ إذ لم يُوضع لها ألفاظ حتى يُنطق بها، وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل؛ تصويرًا لمعناها، وتدريبًا للمتعلِّم".[4]

وكلام الخضري هذا لا نجده فيمن تقدَّموه، وإنما الشيء لديهم لا يخرج عن حالين؛ فإما أن يكون موجودًا، وإما أن يكون معدومًا، وليس له وجودان؛ كما يقول الفلاسفة، بل إن من المنطقيين أنفسهم من لم يقل به، وقد نبَّه الفارابي إلى مثل هذا؛ قال: "وما هو موجود بالقوة لم تجر عادة الجمهور فيه أن يُسمّوه (موجودًا)، بل يُسمّوه (غير موجود)؛ ما داموا يُعبِّرون عنه بلفظ (الموجود)، وإنما يُسمّون بلفظ (الموجود) ما كانت ماهيته التي بالفعل صادقة، ولا يُسمّون ما كانت ماهيته صادقة وماهيته بعدُ بالقوة (موجودًا)؛ فإن هذا الذي سبق إلى نفوسهم من لفظ (الموجود)".[5]

---

[1] يُنظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ج1، ص70.

[2] الفارابي، محمد بن محمد، **الحروف**، تحقيق: محسن مهدي (بيروت: دار المشرق ط2، 1990م) ص119.

[3] بخيت، **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي**، ص245.

[4] الخضري، محمد بن محمد، **حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف البقاعي (بيروت: دار الفكر، ط1، 2003م) ج1، ص20، 21.

[5] الفارابي، **الحروف**، ص120.

وذا مما يدل على أن التأثير المنطقي بخاصة، والفلسفي بعامة؛ لم يجد له سبيلاً إلى الدرس النحوي إلا متأخرًا، بعد ما عمل عليه الغزالي من تكريس حضوره في أصول الفقه؛ قال ابن تيمية: "وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي".[1]

5. إن قيل: ... قيل: ... : هذا التعبير مُشتَهر في المصنَّفات التي تتصل بالجدل والمناظرة على اختلافها؛ حتى إنه قد نُحتت منه كلمة تُعبِّر عنه، فقيل: "الفنقلة"، ويعسر تحديد بداية ظهوره في علوم الملة الإسلامية، ولكن يُعرف أنه شاع لدى المتكلمين، ولعلَّه كان من آثار اتصال مُتقدِّميهم بآباء الكنيسة في الشام والعراق، ويُستعمل لتفصيل الحجة وإثباتها في أثناء الرد على اعتراض مُفترَض أو شُبهة متوقَّعة.

واللغة إذ استلزمت الافتراض كان لا بُدَّ لهذا التعبير من أن تكون له منزلته في درسها؛ لذا يكثر استخدامه في المصنفات النحوية على مرّ العصور، ولا سيما: صيغة السؤال والجواب، وردِّ المخالفات، وأمثلته أكثر من أن تُحصى:

فمن حضوره في صيغة السؤال والجواب:

- قول سيبويه: "فإن قيل: فما بالُهم قالوا: أَلَحْمَرُ، فيمن حَذَفَ همزة (أحمر)، فلم يحذفوا الألف لما حرَّكوا اللام؟ فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة، نحو: (أحمر)، ألا ترى أنك إذا ابتدأت فُتحت، وإذا استفهمت ثبتت، فلمَّا كانت كذلك قويت".[2]
- قول أبي علي: "وللسائل بعدُ أن يسأل فيقول: لِمَ لزمت النون فعل الشرط مع (إن) إذا لحقتها (ما) دون سائر أخواتها؟... فالجواب أن النون لم تلحق الشرط مع سائر حروف الجزاء كما لحقت (إن)؛ لاختلاف موضعي (ما) المؤكِّدة، وذلك أنه استُقبح أن يُؤكَّد الحرفُ، ولا يُؤكَّد الفعلُ، وله من الرتبة والمزية على الحرف ما للاسم على

---

[1] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، جمعها: عبد الرحمن النجدي وابنه محمد (الرياض: مكتبة ابن تيمية، ط2، 1399هـ) ج9، ص231.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج4، ص444، 445.

الفعل، فلمَّا أُكِّد الحرفُ – والفعلُ أشـــدُّ تمكُّنًا منه – قَبُحَ تَرْكُ تأكيده مع تأكيد الحرف، وليس سائر الحروف التي للجزاء مثل (إن) في هذا الموضع؛ لأنها أسماء، وهي حرفٌ، فلا يُنكر أن تُؤكَّد هي دون شرطها".[1]

- قول ابن يعيش: "قوله تعالى: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوْضَـةً﴾ [البقرة: 26]، أجاز بعضـــهم أن تكون (ما) نكرة، و(بعوضة) وصفٌ لها على أن تكون (ما) في موضع البدل من (مثلاً)، فإن قيل: كيف ساغ وصفها بـــ(بعوضة)، وهو نوع؟ قيل: لا يبعد ذلك ههنا؛ لأن (ما) اسـمٌ عامّ قرُبت في الإبهام والعموم من (ذا)، وحُكم هذه الأسماء أن تُبيَّن بأسماء الأنواع".[2]

ومن حضوره في ردِّ المخالفات:

- قول ابن جني: "فإن قلتَ: إن العدل ضـربٌ من التصـرف، وفيه إخراج للأصـل عن بابه إلى الفرع، وما كانت هذه حالة أقنع منه البعضُ، ولم يجب أن يشـــيع في الكل. قيل: فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظرٍ، فمَن لك بالإجابة عن قولنا: فهلاّ جاء هذا العدل في: حاتم، ومالك، وخالد، وصـــالح، ونحوها، دون: ثاعل، وزاحل، وغادر، وعامر، وزافر، وجاشم، وقاثم؟ ألك ههنا: نفقٌ فتسلكَه، أو مُرتفَقٌ فتتورَّكه؟ وهل غيرُ أن تخلد إلى حَيرة الإجبال، وتُخمِد نار الفكر حالاً على حال؟".[3]
- قول ابن الأنباري: "فإن قيل: الحركات كلُّها تُستثقل على حرف العلة؛ بدليل قولهم: باب، وناب، والأصـــل فيهما: بوب، ونيب؛ إلا أنهم اســـتثقلوا الفتحة على الواو والياء، فقلبوا كل واحدة منهما ألفًا. قيل: الفتحة في هذا النحو لازمةٌ ليســـت

---

[1] أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، **الإغفال**، تحقيق: عبد الله الحاج إبراهيم (أبو ظبي: المجمع الثقافي؛ دبي: مركز جمعة الماجد، 2003م) ج1، ص129، 130.

[2] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج4، ص3.

[3] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص52.

بعارضةٍ؛ بخلاف الفتحة التي على ياء (قاض)، فإنها عارضةٌ وليست بلازمةٍ، فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في نحو: باب، وناب، ولم يستثقلوها في نحو: قاض".[1]

- وقول الرضي: "فإن قيل: خبرُ المبتدأ أيضًا إذا كان جملة يصير – بسبب المبتدأ – بتقدير المفرد. قلتُ: لا نُسلم، وما الدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد. وهم مُطالَبون بأن أصْل خَبَرِ المبتدأ الإفرادُ، بل لو ادُّعي أن الأصل فيه الجملة؛ لم يبعد؛ لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعًا يصح وقوع المفرد فيه".[2]

6. من حيث ... : أصلُ هذا التركيب الدلالة إلى المكان، كقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199]، ثم نُقل إلى معنى الوجود والسببية، ويظهر لي أن أوَّل من استخدمه بهذا المعنى الفقهاء والأصوليون؛ لأنه شاع في متأخريهم استخدام المصدر الصناعي من الظرف (حيث)؛ للدلالة إلى هذا المعنى، فقالوا: الحيثية،[3] مضافًا إليها ما أفادته، فكانت لديهم: حيثية إطلاق، وحيثية تقييد، وحيثية تعليل.[4]

قال الزركشي: "واعلم أنا لا ننكر كون الصلاة مقتضية للطهارة بالدلالة، وإنما ننكر كونه من حيث الصيغة مقتضية له".[5]

وقال ابن النجار: "وكلُّ الألفاظ من حيثية الاشتقاق وعَدَمِهِ قسمان: قسمٌ مُشتقٌّ... وقسمٌ غيرُه".[6]

---

[1] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص60.

[2] **شرح الرضي على الكافية**، ج4، ص103.

[3] يُنظر: أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008م) ج1، ص592.

[4] يُنظر: العدوي، علي بن أحمد، **حاشية على كفاية الطالب الرباني**، تحقيق: يوسف البقاعي (روت: دار الفكر، 1414هـ/1994م) ج1، ص21.

[5] الزركشي، **البحر المحيط**، ج1، ص226.

[6] ابن النجار، **شرح الكوكب المنير**، ج1، ص138.

ويشيع تعبير: "من حيث..."، في الدرس النحوي، ومن أمثلته قول ابن جني: "جاز في خبر (إن) أن يكون جملة وغير اسم محض؛ من حيث كان خبر المبتدأ في المعنى".[1]

وقول ابن الأنباري: "وإنما خصوا أسماء الزمان [بالإضافة إلى الفعل]؛ لِمَا بين الزمان والفعل من المناسبة؛ من حيث اتفقا في كونهما عرضين، وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل".[2]

وكما استخدم متأخرو الفقهاء مصطلح (الحيثية) استخدمه متأخرو النحويين؛ كقول البردعي: "اعلم أن في الفاعل حيثيتين: حيثية كونه مسندًا إليه، وحيثية كونه آخر جزء من الكلام، فالمبتدأ أُلحق به في الرفع؛ لاشتراكهما في الحيثية الأولى، والخبر أُلحق به في الحيثية الثانية".[3]

وقول الصبان: "قولك: من حيث هو؛ حيثية إطلاق، و: من حيث هو هو، حيثية تقييد؛ بالنظر إلى الذات".[4]

تلكم كانت جملة من أبرز التعبيرات الموسوعية التي تكشف صلة الفكر النحوي بالمنهج الإسلامي العام، وتحمل في طياتها دلالات النزعة العقلية في الدرس النحوي.

خاتمة

تتبَّع البحث بعض المصطلحات والتعبيرات الموسوعية التي عرفها الدرس النحوي، وقارنها بنظائرها في العلوم العقلية الإسلامية؛ وغايته إبراز أن النحويين إنما كانوا في درسهم يصدرون عن الفكر الإسلامي العام الذي يُمثِّل فكرُهم بعضًا منه؛ هذا أولاً، وثانيًا أن التداخل المعرفي سمة مبرزة لعلوم الملة الإسلامية؛ سواء أكان هذا التداخل داخليًّا؛ أي بين العلوم الإسلامية

---

[1] ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، ج1، ص289.

[2] ابن الأنباري، **الإنصاف**، ص116.

[3] السعد البردعي، **حدائق الدقائق في شرح أنموذج الزمخشري**، تحقيق: أدهم حموية (رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البعث، سوريا، 2012م) ص83.

[4] **حاشية الصبان**، ج2، ص252.

الأصلية النشأة بعضها مع بعض، أم كان خارجيًّا؛ أي بين العلوم الإسلامية الداخلية النشأة وعلوم الأمم الأُخرى الخارجية النشأة (علوم الأوائل)، وقد تبيَّن البحث كيف أن مصطلحًا أو تعبيرًا مما ذُكر؛ قد تعاورته العلوم فيما بينها، وله الدلالة نفسها في كلها نظريًّا وتطبيقيًّا؛ لذا صحَّ في هذه المصطلحات والتعبيرات وصفها بأنها موسوعية، على أن هذا المذكور منها ليس كلَّ ما تداولته النظرية المعرفية الإسلامية، وإنما تداولت غيرها كثيرًا مما لم يتطرَّق البحث إليه؛ لأنه مفصل في مظانه الوفيرة، وهو ما سمَّاه البحث "مصطلحات منهجية أصولاً"؛ كالسماع والقياس، والاستقراء والاستنباط، والتعليل والتأويل... إلخ، وجعل في مقابله ما اعتنى به، وسمَّاه "مصطلحات منهجية فروعًا"، وعرَّفها بأنها أدوات منهجية تُوظَّف في أثناء العمليات التي تشير إليها المصطلحات الأصول، ثم أردف بإيراد التعبيرات الموسوعية ذات الصلة بتلك المصطلحات، وكلها في مجموعها جزء من المنظومة اللغوية النحوية التي تُمثِّل الفكر النحوي العربي؛ على أساس أن لكُلِّ فِكْرٍ لُغَتُهُ التي تُعبِّر عنه، وكلٌّ منهما يتأثَّر بالآخر ويُؤثِّر فيه.

المراجع: References:

‘Abdul Ghanī, Aḥmad, *al-Muṣṭalaḥ al-Naḥwī: Dirāsat Naqdiyyah Taḥlīliyyah,* (Cairo: Dār al-Thaqāfat, 1990).

‘Umarm Aḥmad Mukhtār, *Mu’jam al-Lughat al-’Arabiyyah al-Mu’āṣirah*, (Cairo: ‘Ālam al-Kutub, 1st edition, 2008).

Al-’Adawī, ‘Alī bin Aḥmad, *Ḥāshiah ‘alā Kifāyat al-Ṭālib al-Rabbānī, ed.* Yūsuf al-Biqā’ī, (Beirut: Dār al-Fikr, 1414H/1994M).

Al-’Izz bin ‘Abdul Salām, *Qawā’id al-Aḥkām fī Maṣāliḥ al-Anām,* Rāja’ahu wa ‘Allaqa ‘alaihi: Ṭāhā ‘Abdul Raūf Sa’d, (Cairo: Maktabat al-Kulliyyat al-Azhariyyah, 1999).

Al-Āmidī, ‘Alī bin Muḥammad, *al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām*, ed. ‘Abdul Razzāq ‘Afīfī, (Riyadh: Dār al-Ṣumay’ī, 1st edition, 2003).

Al-Āmidī, ‘Alī bin Muḥammad, *Al-Mubīn fī Sharḥ Ma’āni Alfāẓ al-Ḥukamā’wa al-Mutakallimīn*, ed. Ḥassan al-Shāfi’ī, (Cairo: Maktabat Wahbah, 2nd edition, 1993).

Al-Ash’arī, Abū al-Ḥasan ‘Alī bin Ismā’il, *Maqālāt al-Islāmiyyīn wa Ikhtilāf al-Muṣallīn, ed.* Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abdul Ḥamīd, (Ṣīdā; Beirut: al-Maktabah al-’Aṣriyyah, 1990).

Al-Ashmūnī, ‘Alī bin Muḥammad, *Sharḥ Alfiyyah ibn Mālik*, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abdul Ḥamīd, (Beirut: Dār al-Kitāb al-’Arabī, 1st edition, 1955).

Al-Azharī, Khālid bin ‘Abdullah, *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ*, (Cairo: Maṭba’at al-Azhariyyah al-Miṣriyyah, 2nd edition, 1325H).

Al-Fārābī, Muḥammad bin Muḥammad, *al-Ḥurūf, ed.* Muḥsin Mahdī, (Beirut: Dār al-Mashriq, 2nd edition, 1990).

Al-Fārābī, Muḥammad bin Muḥammad, *Kitāb fī al-Manṭiq: al-'Ibārat, ed.* Muḥammad Salīm Sālim, (Cairo: al-Haiat al-Misriyyat al-'Āmmah lil Kitāb, Maṭba'at Dār al-Kutub, 1976).

Al-Fārisī, Abū 'Alī al-Ḥasan bin Aḥmad, *al-Ighfāl*, ed. 'Abdullah al-Ḥājj Ibrāhīm, (Abu Dhabi: al-Maj'ma'al-Thaqāfi, Dubai, Markaz Jum'ah al-Mājid, 2003).

Al-Ījī, 'Abdul Raḥmān bin Aḥmad, *al-Mawāqif fī 'Ilm al-Kalām*, (Beirut: 'Ālam al-Kutub, no date).

Al-Jawālīqī, Mawhūb bin Aḥmad, *al-Mu'arrab*, ed. 'Abdul Raḥīm, (Damascus; Beirut: Dār al-Qalam, 1st edition, 1990).

Al-Jurjānī, 'Abdul Qāhir bin 'Abdul Raḥmān, *Asrār al-Balāghah*, ed; Maḥmūd Shākir, (Jeddah, Dār al-Madāni, no date).

Al-Jurjānī, 'Abdul Qāhir bin 'Abdul Raḥmān, *Dalāil al-'Ijāz*, Sharḥ wa Ta'līq: Muḥammad al-Tunjī, (Beirut: Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1st edition, 1415H/1995).

Al-Juwainī, 'Abdul Malik bin 'Abdullah, *Kitāb al-Irshād*, ed. Muḥammad Musā, 'Alī 'Abdul Ḥamīd, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1950).

Al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad bin 'Alī, *Tārīkh Madīnat al-Salām*, ed. Basshār 'Awwād Ma'ruf, (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st edition, 2001).

Al-Khuḍarī, Muḥammad bin Muḥammad, *Ḥāshiat 'alā Sharḥ ibn 'Aqīl 'alā Alfiyat ibn Mālik*, ed. Yūsuf al-Biqā'ī, (Beirut: Dār al-Fikr, 1st edition, 2003).

Al-Maydānī, 'Abdul Raḥmān, *Ḍawābiṭ al-Ma'rifah wa Uṣūl al-Istidlāl wa al-Munāẓarat*, (Damascus: Dār al-Qalam, 4th edition, 1993).

Al-Murādī, al-Ḥasan bin Qāsim, *al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma'ānī, ed.* Fakhr al-Dīn Qabāwah, Muḥammad Nadīm Fāḍil, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st edition, 1992).

Al-Nasafī, 'Umar bin Muḥammad, *al-'Aqā'id al-Nafsiyyat*, Cairo.

Al-Nashhār, 'Alī Sāmī, *al-Manṭiq al-Ṣuwarī mundhu Arisṭū Ḥattā 'Uṣūrina al-Ḥāḍirah*, (Alexandria: Dār al-Ma'rifah al-Jāmi'iyyah, 5th edition, 2000).

Al-Nashhār, 'Alī Sāmī, *Manāhij al-Baḥth 'inda Mufakkirī al-Islām*, (Beirut: Dār al-Nahḍat al-'Arabiyyah, 3rd edition, 1984).

Al-Qāḍī,'Abdul Jabbār bin Aḥmad, *al-Uṣūl al-Khamsah, ed*. Faiṣa 'Awn, (Kuwait: Maṭbu'at Jāmi'at al-Kuwait, 1998).

Al-Qāḍī,'Abdul Jabbār bin Aḥmad, *Sharḥ al-Uṣūl al-Khamsah, ed.* 'Abdul Karīm 'Uthmān, (Cairo: Matkabat Wahbah, 3rd edition, 1996).

Al-Qawzī, 'Awaḍ, *al-Muṣṭalaḥ al-Naḥwī: Nash'atuhu wa Taṭawwaruhu Ḥattā Awākhir al-Qarn al-Thālith al-Hijrī*, (Riyadh: Manshurāt Jāmi'at al-Riyādh, 1981).

Al-Raḍī al-Astarābāzī, Muḥammad bin al-Ḥasan, *Sharḥ al-Kāfiah*, ed. Yūsuf Ḥasan 'Omar, (Banghāzī: Manshūrāt Jāmi'at Qār Yūnus, 2nd edition, 1996).

Al-Rājiḥī, 'Abduh, *al-Naḥw al-'Arabī wa al-Dārs al-Ḥadīth*, (Beirut: Dār al-Nahḍat al-'Arabiyyah, 1979).

Al-Rāzī, Muḥammad bin 'Umar, *al-Maḥṣūl fī 'Ilm Uṣūl al-Fiqh*, ed; Ṭahā Jabir al-'Alwānī, (Beirut: Muassasat al-Risālah).

Al-Rāzī, Muḥammad bin 'Umar, *Muḥaṣṣal Afkār al-Mutaqaddimīn wa al-Muta'akhirīn min al-'Ulamā' wa al-Ḥukamā' wa al-Mutakallimīn*, ed. Ṭahā Sa'd, (Cairo: Maktabat al-Kulliyyāt al-Azhariyyah).

Al-Sa'ad al-Barda'ī, *Ḥadāiq fī Sharḥ Anmūzaj al-Zamakhsharī, ed*. Adham Ḥamawiyyah, (Risālat Mājistir, Qism al-Lughah al-'Arabiyyat wa Ādābihā, Kulliyyat al-Ādāb wa al-'Ulūm al-Insāniyyah, Jāmi'at al-Ba'th, Syria, 2012).

Al-Sa'dī, 'Abdul Hakīm, *Mabāḥith al-'Illah fī al-Qiyās 'inda al-Uṣuliyyīn*, (Beirut: Dār al-Bashā'ir al-Islāmiyyah, 2nd edition, 2000).

Al-Ṣabān, Muḥammad bin ‘Alī, *Ḥāshiat ‘alā Sharḥ al-Ashmūnī ‘alā Alfiyah ibn Mālik, ed.* Ṭāhā ‘Abdul Raūf Sa’d, (Cairo: al-Maktabat al-Tawfīqiyyah).

Al-Sakkākī, Yūsuf bin Abī Bakr, *Miftāḥ al-’Ulūm*, ed. Akram Yūsuf, (Baghdad: Maṭba’at Dār al-Risālat, 1st edition, 1982).

Al-Sayyid al-Jurjānī, ‘Alī bin Muḥammad, *al-Ta’rīfāt*, ed: Ibrāhīm al-Abyārī. (Beirut: Dār al-Kitāb al-’Arabi, 1st edition, 1405H).

Al-Sharastānī, Muḥammad bin ‘Abdul Karīm, *al-Milal wa al-Niḥal*, ed. Amīr Muhannā, ‘Alī Fā’ūr, (Beirut: Dār al-Ma’rifat, 3rd edition, 1993).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm bin Mūsā, *al-Muwāfaqāt, ed.* Masyhūr Āl Salmān, (Khabar: Dār Ibn ‘Affān, 1st edition, 1997).

Al-Subkī, ‘Alī bin ‘Abdul Kāfī wa ‘Abdul Wahhāb, *al-Ibhāj fī Sharḥ al-Minhāj*, (Beirut: Dār al-Kutub al-’Ilmiyyah, 1995).

Al-Suhailī, ‘Abdul Raḥmān bin ‘Abdullah, *Natā’ij al-Fikr fī al-Naḥw*, ed. ‘Ādil ‘Abdul al-Mawjūd, ‘Alī Ma’wwaḍ, (Beirut: Dār al-Kutub al-’Ilmiyyah, 1st edition, 1992).

Al-Suyūṭī, ‘Abdul Raḥmān bin Abī Bakr, *al-Iqtirāḥ fī ‘Ilm Uṣūl al-Naḥw*, ed. Muḥammad Sulaimān Yāqūt, (Cairo: Dār al-Ma’rifah al-Jāmi’yyah, 2006).

Al-Suyūṭī, ‘Abdul Raḥmān bin Abī Bakr, *Ham’ al-Hawāmi’ fī Sharḥ Jam’ al-Jawāmi’*, ed. ‘Abdul ‘Āl Sālim Mukrim, (Kuwait: Dār al-Buḥūth al-’Ilmiyyah, 1st edition, 1980).

Al-Zajjājī, ‘Abdul Raḥmān bin Isḥaq, *al-Jumal fī al-Naḥw*, ed. ‘Alī Tawfīq al-Ḥamd, (Beirut: Muassasat al-Risālah; Irbid: Dār al-Amal, 1st edition, 1984).

Al-Zajjājī, ‘Abdul Raḥmān bin Isḥaq, *Majālis al-’Ulamā’*, ed. ‘Abdul Salām Hārūn, (Kuwait: Maṭba’at Ḥukūmat al-Kuwait, 1984).

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd bin ‘Umar, *al-Mufaṣṣal fī ‘Ilm al-’Arabiyyah*, (Ṣīdā; Beirut: al-Maktabat al-’Aṣriyyah, 1st edition, 2006).

Al-Zarkashī, Muḥammad bin Bahādir, *al-Baḥr al-Muḥīṭ*, ed. ‘Abdul Qādir al-’Āni, ‘Umar al-Ashqar, (Kuwait: Manshūrāt Wizārat al-Awqāf wa al-Shu’ūn al-Islāmiyyah, al-Ghardaqat: Dār al-Ṣafwat, 2nd edition, 1992).

Al-Zubaidī, Muḥammad bin al-Ḥasan, *Ṭabaqāt al-Naḥwiyyīn wa al-Lughawiyyīn*, ed. Muḥammad Abī al-Faḍl Ibrāhīm, (Cairo: Dār al-Ma’ārid, 2nd edition).

Anīs Farīḥat, *Naẓariyyat fī al-Lughah*, (Beirut: Dār al-Kitāb, 1973).

Aristotle, *al-Manṭiq, ed.* ‘Abdul Raḥman Badwī, (Kuwait: Wakālat al-Maṭbū’āt, Beirut: Dār al-Qalam, 1st edition, 1980).

Badawī, ‘Abdul Raḥmān, *Al-Manṭiq al-Ṣuwarī wa al-Riyāḍī*, (Cairo: Maktabat Nahḍah al-Misriyyah, 3rd edition, 1968).

Ḥasan ‘Alqam, *al-Jawānib al-Falsafiyyat fī Kitābāt ibn al-Sayyid al-Baṭliyūsī*, (Amman: Dār al-Bashīr, 1st edition, 1988).

Ibn ‘Aqīl, ‘Abdullah, *Sharḥ Alfiyah ibn Mālik*, ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abdul Ḥamīd, (Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-’Arabī, 2nd edition).

Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī bin Mu’min, *al-Sharḥ al-Kabīr*, ed. Ṣāḥib Abū Jināḥ, (Baghdad, 1982).

Ibn Abī al-Rabī’, ‘Ubaidillah bin Aḥmad, *al-Kāfī fī al-Ifṣāh ‘an Masā’il Kitāb al-Īḍāḥ, ed.* Faiṣal al-Ḥafyān, (Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1st edition, 2001).

Ibn al-Anbārī, ‘Abdul Raḥmān bin Muḥammad, *al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf baina al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn*, ed. Jawdat Mubārak, Maḍān ‘Abdul Tawwāb, (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1st edition, 2002).

Ibn Jinnī, ‘Uthmān, *al-Khaṣā’iṣ*, ed. Muḥammad ‘Alī al-Najjār, (Cairo: Dār al-Kutub al-Misriyyah, no date).

Ibn Jinnī, ‘Uthmān, *Sirr Ṣinā’at al-’Irāb*, ed. Ḥassan Hundawī, (Beirut: Dār al-Qalam, no date).

Ibn al-Anbārī, ‘Abdul Raḥmān bin Muḥammad, *Asrār al-’Arabiyyah,* ed. Muḥammad al-Bayṭār, ‘Āṣim al-Bayṭār, (Damascus: Dār al-Bashāir, 2nd edition, 2004).

Ibn Ḥājib, ‘Uthmān bin ‘Umar, *al-Kāfiyah,* (Karachi: Maktabat al-Bushrā, 2nd edition, 2011).

Ibn al-Sayyid al-Baṭliyūsī, ‘Abdullah bin Muḥammad, a*l-Ḥulul fī Iṣlaḥ al-Khalal min Kitāb al-Jumal, ed.* Sa’īd Sa’ūdī, (Beirut: Dār al-Ṭalī’at), pg 67,68.

Ibn Ḥazm, ‘Alī bin Aḥmad, *al-Ras’āil,* ed. Iḥsān ‘Abbās, (Beirut: al-Muassasat al-’Arabiyyah, 2nd edition, 1987).

Ibn Hishām, ‘Abdullah bin Yūsuf, *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A’ārīb,* ed. ‘Abdul al-Laṭīf Muḥammad al-Khaṭīb, (Kuwait: al-Silsilah al-Turāthiyyah, 2002).

Ibn Hishām, ‘Abdullah bin Yūsuf, *Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa Ball al-Ṣadā, ed.* Muḥammad Muḥyiddīn ‘Abdul Ḥamīd, (al-Madinah al-Munawwarah: Maktabat Ṭaybah).

Ibn Khaldūn, ‘Abdul Raḥman bin Muḥammad, *al-Muqaddimah,* ed. Khalīl Shaḥādat, Suhail Zakkār, (Beirut: Dār al-Fikr, 2001).

Ibn Nadīm, Muḥammad bin Isḥaq, *al-Fihrist, ed.* Riḍā Tajaddud, (Teheran, 1392H).

Ibn Najjār, Muḥammad bin Aḥmad, *Sharḥ al-Kawkab al-Munīr,* Muḥammad bin Aḥmad, ed. Muḥammad al-Zuḥailī, Nazīh Ḥammād, (Riyadh: Maktabat al-’Abīkān, 2nd edition, 1997).

Ibn Rushd, Muḥammad bin Aḥmad, *Talkhīṣ Kitāb al-Maqūlāt,* ed. Jam’ min al-Muḥaqqiqīn, (Cairo: al-Hai’at al-Misriyyah al-’Āmah lil Kitāb, Markaz al-Buḥūth al-Amrīkī bi Misr, 1980).

Ibn Sīnā, al-Ḥussin bin ‘Abdullah, *al-Isyārāt wa al-Tanbīhāt,* Sharḥ: Naṣīr al-Dīn al-Ṭusī, ed. Sulaimān Dunyā, (Beirut: Muassasat al-Nu’mān, 1993).

Ibn Taimiyyah, Aḥmad bin ‘Abdul Ḥalīm, *Majmū’ al-Fatāwā,* Jam’ahā: ‘Abdul Raḥmān al-Najdī wa Ibnuhu Muḥammad, (Riyadh: Maktabat Ibn Taimiyyah, 2nd edition, 1399).

Ibn Ya’īsh, Ya’īsh bin ‘Alī, *Sharḥ al-Mufaṣṣal,* (Cairo: Maktabat al-Mutanabbi).

Mājdī Fakhrī, *al-Fikr al-Akhlāqī al-’Arabī,* (Beirut: Dār al-Ahliyyah, 1979).

Muḥammad ‘Ābid al-Jābirī, *Binyat al-’Aql al-’Arabī,* (Beirut: Markaz Dirāsāt al-Wiḥdat al-’Arabiyyah, 9th edition, 2009).

Muḥammad ‘Alī al-Tahānawī, *Kasshāf Iṣṭilāḥāt al-Funūn wa al-’Ulūm,* ed Jam’ min al-Muhaqqiqin, (Beirut: Maktabat Lubnan Nāshirun, 1st edition, 1996).

Muḥyiddīn Muḥsin, *al-Thaqāfat al-Manṭiqiyyah fī al-Fikr al-Naḥwī, Nuḥāt al-Qarn al-Rābi’ al-Hijrī Namūzajan,*(Riyadh, Markaz al-Malik Faisal li all-Buḥūth wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, 2007).

Bakhīt, Muṣṭafā, *Athar al-’Aqīdah wa ‘Ilm al-Kalām fī al-Naḥw al-’Arabī,* (Cairo: Dār al-Baṣhāir, 1st edition, 2012).

Sibawaih, ‘Amrū bin ‘Uthmān, *al-Kitāb,* ed. ‘Abdul Salām Hārūn, (Cairo: Maktabat al-Khanjī, 3rd edition, 1988).

‘Abdul Raḥmā, Ṭāhā, *Tajdīd al-Manhaj fī Taqwīm al-Turāth,* (Casablanca: Beirut: al-Markaz al-Thaqāfī al-’Arabī, 2nd edition, 1993).

Maḥmūd, Zakī, *Al-Manṭiq al-Waḍ’ī,* (Cairo: Maktabat al-Anjlo al-Miṣriyyat, 4th edition, 1965).

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number(s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g. name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismāʿīl, *al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("….").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number(s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should saved in Rich Text Format (RTF) and sent to tajdidiium@iium.edu.my

At-Tajdid

A Refereed Arabic Biannual
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 25 **1442/2021** **Issue No. 49**

Editor-in-Chief
Prof. Dr. Nasreldin Ibrahim Ahmed Hussien

Editor
Asst. Prof. Dr. Muntaha Artalim Zaim

Editorial Board
Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk
Prof. Dr. Muhammed Saadu al-Jarf
Prof. Dr. Jamal Ahmed Bashier Badi
Prof. Dr. Waleed Fikry Faris
Prof. Dr. Majdi Haji Ibrahim
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali
Prof. Dr. Judi Faris Al-Bataineh
Assoc. Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali
Asst. Prof. Dr. Fatmir Shehu
Asst. Prof. Dr. Homam Altabaa

Language Reviser
Asst. Prof. Dr. Adham Muhammad Ali Hamawiya

Administrative Staff
Sr. Aida Hayati Mohd Sanadi